

Distr.: General
21 September 2000
Arabic
Original: English



بيان موجز أعده الأمين العام عن المسائل المعروضة على مجلس الأمن وعن المرحلة التي بلغها النظر في تلك المسائل

إضافة

عملا بالمادة ١١ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، يقدم الأمين العام البيان الموجز التالي.

ترد قائمة البنود المعروضة على مجلس الأمن في الوثائق S/2000/40 المؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠، و S/2000/40/Add.1 المؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٠، و S/2000/40/Add.5 المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٠، و S/2000/40/Add.8 المؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، و S/2000/40/Add.9 المؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، و S/2000/40/Add.15 المؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٠، و S/2000/40/Add.28 المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

وخلال الأسبوع المنتهي في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، اتخذ مجلس الأمن إجراءات بشأن البنود التالية:

الحالة في الصومال (انظر S/23370/Add.11، 16، 30، 34، 48؛ S/25070/Add.12، 23، 38، 43، 46؛ S/1994/20/Add.4، 21، 33، 38، 43؛ S/1995/40/Add.13؛ S/1996/15/Add.3، 10، 50؛ S/1997/40/Add.8، 16، 51؛ S/1999/25/Add.20، 44؛ S/2000/40/Add.25؛ انظر أيضا S/23370/Add.3.

واستأنف مجلس الأمن نظره في هذا البند في جلسته ٤١٩٦ المعقودة جلسة خاصة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وفي ختام الجلسة أصدر الأمين العام البيان التالي وفقا للمادة ٥٥ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس:

”في الجلسة ٤١٩٦، المعقودة جلسة خاصة يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، نظر المجلس في البند المعنون ’الحالة في الصومال‘.

”ووجهت الدعوة إلى فخامة الرئيس إسماعيل عمر جيله، رئيس جمهورية جيبوتي، للمشاركة في النقاش.

”واستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من فخامة الرئيس إسماعيل عمر جيله ضمنها، في جملة أمور، طلبا إلى المجلس لينظر بجدية في إيفاد بعثة للأمم المتحدة إلى الصومال لبناء السلام بعد الصراع.

”وأدلى أعضاء المجلس بتعليقات ووجهوا أسئلة فيما تتعلق بالإحاطة الإعلامية.

”ورد فخامة الرئيس إسماعيل عمر جيله على التعليقات والأسئلة التي وجهها أعضاء المجلس“.

الحالة بين إريتريا وإثيوبيا (انظر S/1998/44/Add.25؛ S/1999/25/Add.3، 5، 7؛ S/2000/40/Add.18، 19، 30، 32)

استأنف مجلس الأمن نظره في هذا البند في جلسته ٤١٩٧ المعقودة يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة، وكان معروضا عليه تقرير الأمين العام بشأن إثيوبيا وإريتريا (S/2000/785).

ووجه الرئيس الانتباه إلى مشروع قرار (S/2000/867) أعد خلال مشاورات المجلس السابقة.

وشرع مجلس الأمن في التصويت على مشروع القرار S/2000/867 واعتمده بالإجماع بوصفه القرار ١٣٢٠ (٢٠٠٠) (للاطلاع على النص، انظر S/RES/1320(2000)؛ الذي سيصدر في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الخامسة والخمسون، قرارات ومقررات مجلس الأمن، ٢٠٠٠).